القائم بترئيس الجلسة أمس

جانب من الجلسة

أعطى الأولوية في التعيين بالجيش للكويتيين ثم أبناء الكويتيات ثم حملة إحصاء 1965 أو التواجد قبل ذلك

مجلس الأمة يقر قانون قبول غير الكويتيين بوظائف الجيش وتعدي

■ الغانم : متى ترفع الحصانة عن النائب يصبح هو والمواطن العادي سواء امام القضاء

كتب عمر الرشيدي

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس وفي المداولة الثانية على مشروع بقانون بشان قبول غير الكويتيين في وظائف الجيش الكويتي.

وأظهرت نتيجة التصويت في المداولة الثانية التي تمت بالنداء بالاسم موافقة 52 عضوا وعدم موافقة خمسة أعضاء وامتناع عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 58 عضوا.

ووافق مجلس الأمة على اقتراح نيابي بإضافة مادة جديدة على مشرون القانون تنص على التالي «تكون الأولوية في التعيين بالجيش للكويتيين ثم من أبناء الكويتيات ثم غير الكويتيين من حملة احصاء 1965 أو من ثبت تواجد أصولهم بالكويت قبلها ثم من غير الكويتيين من أبناء العسكريين.

من جانبه أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ان القانون الذي أقره المجلس «يساهم في بناء لحمة وطنية جيدة تجمع ولا تفرق».

وأضاف الصباح أن «الجيش بحاجة إلى هؤلاء الذين استشهد أهلهم في سبيل الوطن»،معربا بهذه المناسبة عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الأمة وخاصة لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية على مجهودهم في إقرار القانون.

وأقر المجلس طلب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بمناقشة الاستجواب المقدم له من النائبين رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي في جلسة المجلس التكميلية اليوم الأربعاء.

وأوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم انه «طبقا لنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا تجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير».

ورد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بالقول «أطلب إذا سمحت لي مواجهة الاستجواب يوم غد الأربعاء«اليوم».

من جانب آخر وافق المجلس وفي المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون رقم «12» لسنة 2015.

وجاءت نتيجة التصويت التي تمت نداء بالاسم بموافقة 50 عضوا وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 51 عضوا.

كما وافق المجلس وفي المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «98» لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحاله إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة البرلمانية على المشروع بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة عضو واحد من اجمالي الحضور البالغ عددهم 48 عضوا.

وأعرب وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي خالد الروضان في كلمة له عقب الانتهاء من التصويت على مشروع القانون عن الشكر إلى لجنة «تحسين بيئة الأعمال» البرلمانية على الجهد الكبير الذي بذلته طوال تسعة أشهر ماضية.

وأكد الروضان ان جميع الملاحظات التي أبداها النواب ستؤخذ بعين الاعتبار مشددا على ان «المهمة شاقة وليست سهلة».

وأضاف أن «صندوق المشروعات الصغيرة» جهاز حيوي وله أهمية في استفادة الشباب الكويتي في إنجاز المشاريع الصغيرة مبينا ان التعديلات ستعطي انطلاقة أخرى لهذا الجهاز.

وأوضح انه بناء على هذا التعديل سترسل تقارير من مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية العالمية إلى المجلس.

على صعيد آخر وأثناء مناقشة المجلس بند الأسئلة ردا على سؤال برلماني بشان أوضاع السجن المركزي،أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أمس وجود مشروع لبناء سجن جديد وترحيل المساجين الأجانب إلى دولهم بهدف معالجة تكدس المساجين في السجن المركزي الحالي.

وقال الجراح إن «الداخلية» تتعامل مع موضوع السجن المركزي الحالي بشقين الأول بناء سجن جديد للعدد الزائد من المساجين وبنفس الوقت تخفيف العدد الموجود في السجون عن طريق ترحيل المساجين الأجانب الذين عليهم أحكام وتقبل دولهم استقبالهم.

وأضاف أن الطاقة الاستيعابية للسجن المركزي الحالي تبلغ 2500 سجين في حين بلغ عدد السجناء الحاليين 6 آلاف سجين الأمر الذي أدى إلى وجود تكدس في السجن المركزي الحالي.

وأشار إلى انه «سبق أن اطلعت رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بأوضاع السجن المركزي وخطط وزارة الداخلية في إيجاد حل لمشكلة تكدس المساجين في السجن المركزي الحالي».

وحول ما أثير في السؤال البرلماني بشأن تركيب (الداخلية) أجهزة تشويش على المكالمات الهاتفية في السجن المركزي نفى الشيخ خالد الجراح وجود أجهزة تشويش في الوقت الحالي على المكالمات الهاتفية في السجن المركزي.

وأضاف أنه «في السابق كان هناك أجهزة تشويش وتم إزالتها والعضو على إطلاع بذلك».

من جهة أخرى أقر المجلس على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن عضو مجلس الأمة فراج العربيد في القضية رقم «1269/2016 حصر العاصمة – 615/2016 جنايات للباحث».

كما وافق المجلس وبالاجماع على اقتراحات بقوانين ومشروع قانون بشأن حظر تعارض المصالح في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الأولى بموافقة 45 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 45 في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية بموافقة 44 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 44 عضوا.

وقال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي في كلمة له عقب الانتهاء من التصويت ان لهذا القانون «اهمية خاصة في تعزيز الشفافية في العمل بالقطاع العام إذ يفرض حوكمة هذا القطاع كما يعد مطلبا دوليا في مجال التشريع لمكافحة الفساد».

وأعرب العفاسي عن «خالص الشكر والتقدير» لأعضاء مجلس الأمة على تعاونهم لاقرار هذا القانون لاسيما لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية على ما قامت به من دور كبير أثمر انجازه.

وفيما يلي مجريات الجلسة كاملة:

أجل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقد الجلسة نص ساعة نتيجة لعدم اكتمال النصاب.

الرئيس الغانم يفتتح الجلسة.

تلا الأمين العام اسماء الحضور،واعتذر عن عدم الحضور إلى جلسة اليوم كل من :ثامر السويط ،وزير النفط.

النواب وليد الطبطبائي، وجمعان الحربش ،ومحمد المطير ،متواجدون لأول مرة في قاعة عبدالله السالم بعد الافراج عنهم.

تصفيق وتهليل من الجمهور عند دخول النواب جمعان الحربش، ووليد الطبطبائي، ومحمد المطير الى قاعة عبد الله السالم

وبعض الهتافات يا ابطال يا ابطال شرف الكويت.

النواب والوزراء يسلمون على النواب الحربش ،والطبطبائي ،والمطير وتبادل بعض الاحاديث والابتسامة والضحك تعلوا وجوه النواب

المجلس ينتقل الى التصديق علي المضابط .

شعيب المويزري» نقطة نظام «:طلب الحكومة باحالة ما تحدثت فيه عن لجنة حماية الاموال العامة في الجلسة الماضية للتحقيق من خلال لجنة تحقيق امر مرفوض واذا تكرر ذلك الطلب من اي وزير اثناء حديث سأقدم استجواب فورا الرئيس الحكومة .

نحن نواب الامة والدستور كفل لنا الحق بالحديث تحت قاعة عبد الله السالم.

صالح عاشور ينضم سريعا للدفاع عن شعيب للمويزري:

■ إذا ترون أن هناك خلافاً فالمحكمة الدستورية هي المعنية بالحكم في هذا الخلاف

■ ناصر الصباح: الجيش بحاجة لفئة «البدون» الذين استشهد ذووهم في سبيل الوطن

■ إقرار قانون السماح بقبول «البدون» دليل على اللحمة التي تجمع ولا تفرق

نايف الحجرف

■ وزير الداخلية: في السابق كان هناك أجهزة تشويش في أرجاء السجن لكن تمت إزالتها فيما بعد

■ السجن لدينا مخصص لعدد 2500 شخص بينما الموجود فيه حالياً هو 6000 شخص

■ الكويت كلها ما تقدر تصلح الوضع في السجن وليس وزارة الداخلية لحالها

العائدون يتلقون تحية الأعضاء

العسالم متحدثاً وخلفه الفريق الحكومي

- وزير الصحة